صرف ما فيه كيف ما وقع أي سواء وقعت نكرة كذكرى وصحراء أم معرفة كرضوى وزكرياء مفردا
كما مر أو جمعا كجرحى وأصدقاء اسما كما مر أو صفة كحبلى وحمراء وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة
مقام شيئين وذلك لأنها لازمة فيما هي فيه بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدرة الانفصال ففي المؤنث
بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته بخلاف المؤنث بالتاء وإنما
قلت في الغالب لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه لوجد له نظير
كهمزة فإن التاء ملازمة له استعمالا ولو قدر انفكاكه عنه لكان همز كحطم لا كرجم مستعمل ومنه
غير مستعمل من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالا ولو قدر انفكاكه عنه لم يوجد له نظير
كحزونة وعرقوة فلو قدر سقوط تاء حزونة وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له إذ ليس في كلام العرب
فعلل ولا فعلو إلا مع وجود التاء هكذا قيل وقيل اعترض به بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذا
عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي فقيل في قرقرى قريقر كما قيل في سفرجل سفيرج
وعوملت التاء معاملة عجز المركب فلم يبطلها تغيير التصغير كما لا ينال عجز المركب فقيل في زجاجة زجيجة

فرعان الأول إذا سميت بكلتا فقياس قول الأخفش كلتا جارية منعت الصرف لأن ألفها للتأنيث
وإن سميت من قول الراجز كلتيهما أو كلتي المرء بنين في لغة كنانة صرفت لأن ألفها حينئذ منقلبة فلا
تلبس لتأنيث **الثاني** إذا رخمت حبلوي على لغة لا استعمال عند من أجازه فقلت يا حبلى ثم
سميت به صرفته لما ذكرت في كلتا **وزائدا فعلان** أي ويمنع صرف الاسم أيضا من زائدي فعلان وهما
الألف والنون **في وصف سلم من أن يرى بتاء تأنيث ختم** إما لأن مؤنثه فعلى نحو سكران وغضبان
وهذا متفق على منع صرفه وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية وهذا فيه خلاف والصحيح منع
صرفه أيضا لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به
من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع
على منع صرف أكمر وآدر مع أنه لا مؤنث له ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون
كمؤنث أحمر لكن حمله على أحمر أولى لكثرة نظائره واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف
نحو ندمان وندمانة وسيفان وسيفانة وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان ومؤنثه فعلانة في قوله
أجز فعلى لفعلانا إذا استثنيت حبلانا ودخنانا وسخنانا وسيفانا وصيحانا وصوجانا
وعلانا وقشوانا ومصانا وموتانا وندمانا وأتبعهن نصرانا واستدرك عليه لبعانا وصحاحانا
لغة في خمصان وأليانا في كبير الألية قال الشارح المرادي إيانة بقوله ومن يعتبر ...
على لغة والأليانا فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلئ غيظا والدخنان اليوم المظلم والسخنان اليوم

والسيفان الرجل الطويل والصيحان اليوم الذي لا غيم فيه والصوجان البعير اليابس الظهر والعلان
الكثير النسيان وقيل الرجل الحقير والقشوان الرقيق الساقين والمصان اللئيم والموتان البليد الميت
القلب والندمان المنادم والنصران واحد النصارى **تنبيهات الأول** إنما منع نحو سكران من الصرف
لتحقق الفرعيتين فيه أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف
ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي
التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث وأنهما لا تلحقهما التاء
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل
ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف وإنما لم تؤثر الوصفية فيه وحدها مع أنه
مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ
في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء على الاسمية والتنكير ولم تخرج بالاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث فيها
إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل أو رضى أو ضرب الأمير فلم يكن اشتقاقها بعد المعاني معتبرا
فكان كالمعدوم فلم يؤثر ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفا مع تحقق الوصفية وكذا الحال في نحو ندمان مع وجود الوصفية
لضعف فرعية اللفظ فيه من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر للحوق التاء في المؤنث نحو ندمانة فأ
شبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتي التذكير والتأنيث وقبول علامته فلم يعتبر
وبنو أسد من العرب وهم بنو أسد بن خزيمة يصرفون كل صفة على فعلان لأنهم يؤنثونه بالتاء ويستغنون
فيه بفعلانة عن فعلى فيقولون سكرانة وغضبانة وعطشانة فلم تكن الزيادة عندهم شبيهة بألفي
حمراء فلم يمنع من الصرف **الثاني** فهم من قوله زائدا فعلان أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كعقبان
نحو البناء نحو حصان لعدم شبههما في غيره بألفي التأنيث **الثالث** ما تقدم من أن المنع من زائدي
فعلان لشبههما بألفي التأنيث في نحو حمراء هو مذهب سيبويه وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون
بعد الألف مبدلة من ألف التأنيث ومذهب الكوفيين أنهما منعا لكونهما زائدين لا يقبلان الهاء
لا للتشبيه بألفي التأنيث انتهى **ووصف أصلي ووزن أفعلا ممنوع تأنيث بتا كأشهلا**
أي يمنع الصرف اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التأنيث بالتاء إما لأن مؤنثه فعلاء
كأشهل أو فعلى كأفضل أو لأنه لا مؤنث له كأكمر وآدر فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف
الأصلي ووزن أفعل فإنه وزن الفعل به أولى لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم
فكان ذلك أصلا في الفعل لأن زيادته لغير معنى فإن أنث بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير فإن مؤنثه
أرملة لضعف شبهه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى

Copyright © King Saud University